



جمهورية العراق
وزارة التعليم والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

الالتزام القانوني بالرد

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

إيمان داود سلمان

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف الأستاذ الدكتور

وسن قاسم الخفاجي

أستاذ القانون المدني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء - الآية ﴿٢٩﴾

إقرار المشرف

أشهد بان أعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الالتزام القانوني بالرد - دراسة مقارنة) و
المقدمة من الطالبة(ايمان داود سلمان) انجزت تحت اشرافي في قسم القانون الخاص / معهد
العلمين / النجف الاشرف وهي جديرة بنيل درجة الماجستير في القانون الخاص.

التوقيع:

الاسم: أ. د. وسن قاسم الخفاجي

التاريخ / / ٢٠٢٦

.....

توصية القسم

بناءً على التوصية المقدمة أعلاه، أرشح هذه الرسالة للمناقشة، لدراستها وبيان الراي فيها

التوقيع:

الاسم: أ. د. وسن قاسم غني

التاريخ / / ٢٠٢٦

الإهداء

إلى بقية الله في أرضه، وحجته على بريته؛ تقرباً وإيماناً، ورجاء لقبول هذا الجهد المتواضع طاعة وإحساناً.

مولاي صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه الشريف)
إلى روح جدي (الشهيد)

وإلى روح والدي (المفقود) منذ سنوات الغياب، الحاضر في وجداني دائماً
إلى نبع الحنان الصافي... والدتي العزيزة، أطل الله في عمرها.
إلى بهجة الروح وقرّة العين، إلى ثماري التي أرجو صلاحها، وشموعي التي
استمدُّ منها كفاحها:

(علي .. وغدير .. ومحمد باقر .. وفاطمة)

وإلى أرواح أعمامي الراحلين غداً، الذين لم تترك لنا الأيام قبوراً نزورها، فصرنا
نزورهم بالدعاء والحنين

وإلى أساتذتي الإجلاء في "معهد العلمين"، الذين نهلت من فكرهم القانوني
الرّصين، فكانوا لي خير دليل في درب المعرفة واليقين.

اللهم إن كان في هذا العمل نفعٌ لعبادك، فاجعل ثوابه نوراً ورحمةً وبركةً لي ولن
ذكرت



الشكر والعرفان

الحمد لله الذي لولاه ما جرى القلم ولا ارتفع علم، والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديا و معلما واله الكرام.

أما بعد.....

يسرني أن اتقدم بخالص شكري و امتناني إلى كل من كان له اثر في دعم مسيرتي البحثية فمن لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، بين ناصح ومرشد ومستشار ومشجع وداع و اخص بالذكر: وفي مقام العرفان هذا الاستاذة الدكتورة (وسن قاسم غني) التي تفضلت بقبول الاشراف على هذه الرسالة فكان لنصحها السديد وعلمها الغزير وطول أناتها أبلغ الاثر في استقامة عود هذا البحث و اتمامه فجزاها الله عني خير الجزاء كذلك القاضي هاني عبد الكريم منصور رئيس محكمة استئناف البصرة المحترم. والقاضي إيهاب محمود زبون رئيس محكمة بداءة الزبير المحترم والقاضي سيف عبد الله لفته قاضي محكمة بداءة العزيز المحترم، والدكتور منصور حاتم، أستاذ القانون المدني الخاص والحقوقى صادق حمزة عبد العباس، و يمتد شكري إلى الاساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة و الحكم الذين شرفوني بقبول قراءة هذه الرسالة، و تقويمها والذين سأنهل من ملاحظاتهم ما يقوم اعوجاج قلبي و يثري بضاعتي العلمية، ولا يفوتني أن اتوجه ببالغ العرفان إلى كل من قدم لي يد العون و المساعدة من اساتذة و زملاء، و إلى عائلتي التي كانت السند، و الملاذ طوال مدة دراستي سائلة المولى القدير ان يبارك في اعمارهم جميعاً .



الباحثة

المستخلص

يكتسب موضوع الالتزام القانوني بالرد أهمية ولاسيما في نطاق القانون المدني، لأنه يظهر الوظيفة التصحيحية للقانون في إعادة التوازن إلى المراكز القانونية التي يطرأ عليها اختلال نتيجة انتقال مال، أو منفعة بسند أودون سند مشروع. إذ لا يقتصر دور هذا الالتزام على معالجة آثار العلاقات التعاقدية، بل يمتد ليشمل مختلف الحالات، التي يتحقق فيها إثراء في جانب يقابله افتقار في جانب آخر دون مسوغ قانوني.

وتقوم فكرة هذا البحث على بيان الطبيعة القانونية للالتزام بالرد، وبيان مدى استقلاله عن المصادر التقليدية للالتزام، إذ يتبين أنه لا يرتبط حصراً بالعقد أو بالإرادة المباشرة للأطراف، وإنما يستند في جوهره إلى القاعدة القانونية ذاتها، وإلى ما استقر عليه الفقه والقضاء من مبادئ تهدف إلى منع الإثراء بلا سبب وتحقيق العدالة بين الأفراد.

و يكشف البحث أن هذا الالتزام يقوم على أساس جوهري يتمثل في فكرة العدالة بوصفها الغاية النهائية للقاعدة القانونية، إذ يُعد الرد وسيلة لإزالة أثر الكسب غير المسوغ وإعادة الحال إلى ما كان عليه، بما يضمن عدم استقرار مركز قانوني على حساب آخر دون سبب مشروع. ويتناول البحث كذلك نطاق تطبيق الالتزام بالرد، ولاسيما في الحالات المرتبطة بنقص الأهلية أو انعدامها، وما يثيره ذلك من إشكاليات تتعلق بمدى قيام الالتزام في مواجهة غير كامل الأهلية، وحدود هذا الالتزام في ضوء التوازن بين حماية التعامل القانوني من جهة، وتحقيق العدالة من جهة أخرى.

وتخلص الدراسة إلى أن الالتزام بالرد يمثل آلية قانونية جهرية لتحقيق التوازن في العلاقات المدنية، وأن مصدره الحقيقي يكمن في إرادة المشرع، التي تستهدف منع الإثراء غير المشروع، بما يجعله التزاماً قانونياً قائماً بذاته يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع مختلف الحالات، تحقيقاً لوظيفة القانون في إرساء العدالة والاستقرار في المعاملات.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٦-١
الفصل الأول ماهية الالتزام القانوني بالرد	٥٢-٧
المبحث الأول: مفهوم الالتزام القانوني بالرد	٣٧-٨
المطلب الأول: التعريف بالالتزام القانوني بالرد	٣٠-٩
الفرع الأول: تعريف بالالتزام بالرد	١٨-١١
الفرع الثاني: شروط الالتزام بالرد	٣٠-١٨
المطلب الثاني: صور الالتزام القانوني بالرد	٣٧-٣٠
الفرع الأول: الرد العيني	٣٥-٣١
الفرع الثاني: الرد القيمي	٣٧-٣٥
المبحث الثاني: ذاتية الالتزام القانوني بالرد	٥٢-٣٧
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للالتزام بالرد	٤١-٣٨
الفرع الأول: الالتزام بالرد بوصفه التزاماً تبعياً	٤٠-٣٩
الفرع الثاني: الالتزام بالرد بوصفه التزاماً رئيسياً	٤١
المطلب الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالرد	٥٢-٤٢
الفرع الأول: الكسب بلا سبب (نظرية المدفوع دون حق)	٤٧-٤٢
الفرع الثاني: إعادة الحال إلى ما كانت عليه	٥٢-٤٧
الفصل الثاني أحكام الالتزام القانوني بالرد	٩٧-٥٣
المبحث الأول : أحكام الالتزام بالرد من حيث نوع الأداء	٨٠-٥٤
المطلب الأول: أحكام الالتزام بالرد العيني	٦٣-٥٥
الفرع الأول: الالتزام برد الشي المعين بالذات	٦١-٥٧
الفرع الثاني: الالتزام برد الشي المعين بالنوع	٦٣-٦٢
المطلب الثاني: أحكام الالتزام بالرد القيمي	٧٢-٦٤
الفرع الأول: أحكام الالتزام بالرد القيمي عند وجود استحالة مادية	٧١-٦٨
الفرع الثاني: أحكام الالتزام بالرد القيمي عند وجود استحالة قانونية	٧٢-٧١

٨٠-٧٢	المطلب الثالث: أحكام الالتزام بالرد النقدي
٧٦-٧٤	الفرع الأول: الالتزام برد اصل المبلغ النقدي
٨٠-٧٦	الفرع الثاني: الالتزام برد فوائد المبلغ النقدي
٩٧-٨٠	المبحث الثاني: معوقات الالتزام القانوني بالرد
٨٩-٨١	المطلب الأول: المعوقات المتصلة بمحل الالتزام بالرد
٨٥-٨٣	الفرع الأول: زيادة القيمة أو المقدار
٨٩-٨٦	الفرع الثاني: نقصان القيمة أو المقدار (تلف المال)
٩٧-٨٩	المطلب الثاني: المعوقات المتصلة بشخص الملتزم بالرد
٩٤-٩٠	الفرع الأول: حسن أو سوء نية الملتزم بالرد
٩٧-٩٥	الفرع الثاني: نقص أهلية الملتزم بالرد
١٠١-٩٨	الخاتمة
١٠٧-١٠٢	المصادر
A	Abstract

المقدمة

مقدمة

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة

تُعَدُّ النظرية العامة للالتزامات من الركائز الأساسية في البناء القانوني للقانون الخاص، لما تتضمنه من قواعد تنظّم العلاقات القانونية بين الأفراد، وتحدد نطاق الحقوق والالتزامات الناشئة عنها. ويُعَدُّ العقد المصدر الأبرز للالتزام، إذ تتصرف إليه إرادة المتعاقدين بقصد إنشاء رابطة قانونية مُلزِمة، يكون تنفيذها على الوجه المتفق عليه هو الغاية الجوهرية من إبرامه.

غير أنّ تنفيذ الالتزام لا يُقاس بمجرد حصول الأداء، وإنما بمدى مطابقته لمضمون الالتزام العقدي، الذي يُمثّل المعيار الحقيقي لتحديد ما إذا كان المدين قد أوفى بما التزم به. فإذا جاء التنفيذ مطابقاً لهذا المضمون تحقق الغرض من العقد واستقر التوازن بين الأداء والمقابل، أما إذا انحرف عنه أو لم يتحقق كلياً أو جزئياً، اختلف هذا التوازن، وبرزت الحاجة إلى وسائل قانونية تعيد الأمور إلى نصابها.

وفي هذا السياق، لا يقتصر الأمر على قيام المسؤولية العقدية، بل قد ينشأ التزام قانوني آخر يتمثل في الالتزام بالرد، الذي يُقصد به إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد، أو ردّ ما تم قبضه دون وجه حق، ويتخذ هذا الالتزام صورتين: ردّ عيني متى كان ذلك ممكناً، أو ردّ نقدي عند تعذّر الرد العيني، وذلك بحسب طبيعة محل الالتزام وظروف تنفيذه.

ويُعَدُّ الالتزام بالرد من الوسائل القانونية التي تستهدف تحقيق العدالة التعاقدية، ومنع الإثراء غير المشروع، وإعادة التوازن بين المراكز القانونية للأطراف. ويتجلى في حالات متعددة، كفسخ العقد أو بطلانه، أو انقضائه، أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية، أو الاستيلاء غير المشروع على المال، وهو ما يظهر ارتباطه الوثيق بعدد من النظم القانونية الأخرى.

ورغم أهمية هذا الالتزام، فإن المشرّع لم يُفرد له تنظيمًا مستقلاً يجمع أحكامه، وإنما جاءت النصوص المتعلقة به متناثرة في مواضع متعددة، سواء ضمن القواعد العامة، أو في سياق تطبيقات خاصة، كعقد الإيجار. الأمر الذي يثير صعوبات نظرية وعملية في تحديد نطاقه وأحكامه، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على الاجتهادات الفقهية والقضائية لسد هذا النقص، بما قد يُفضي إلى تباين الحلول القانونية وعدم استقرارها، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة الالتزام القانوني بالرد دراسة تحليلية مقارنة، تسعى إلى تأصيل مفهومه، وبيان أساسه القانوني، وتحديد نطاق تطبيقه، والكشف عن معوقاته، مع محاولة الاستفادة من تجارب التشريعات المقارنة فيه.

ثانياً: أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع

تتبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول موضوعاً ذا أبعاد نظرية وعملية، يتمثل في الالتزام القانوني بالرد، وذلك على النحو الآتي:

١. **من الناحية النظرية:** يسهم البحث في تأصيل مفهوم الالتزام بالرد بوصفه التزاماً قانونياً مستقل الكيان، وبيان طبيعته القانونية وأساسه، وتحديد علاقته بالنظم القانونية الأخرى، كالمسؤولية العقدية، وذلك بتمييزه عن التعويض المحض فيها والفسخ، والإثراء بلا سبب، بما يزيل الغموض الذي يحيط بهذا الموضوع.

٢. **من الناحية العملية:** تتجلى أهمية البحث في التطبيقات اليومية، لاسيما في العقود، كعقد الإيجار، حيث يثور الالتزام بالرد عند انقضاء العقد سواء بالطريق الطبيعي أم الاستثنائي، مما يستوجب إعادة ما تم استلامه من قبل المستأجر تنفيذا للعقد، وكذا الأمر في عقود متشابهة كالوديعة والعارية والرهن الحيازي أو غيرها، فضلاً عن معالجة حالات بطلان العقد أو فسخه. و تتجلى أهمية الموضوع في كونه يثير العديد من الإشكالات القانونية الدقيقة، بوضع ضوابط قضائية موضوعية تحكم آلية الرد ولاسيما في تحديد نطاق الالتزام بالرد، ونطاق شموله للمنافع والثمار، وكيفية تقدير القيمة النقدية البديلة عند استحالة الرد العيني مادياً وقانونياً، وتمييزه بين الرد العيني والرد القيمي، والأساس القانوني الذي يقوم عليه.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك من الناحية المقارنة، لوجود تباين في معالجة التشريعات المدنية لموضوع الالتزام بالرد، ولا سيما بين القانون المدني العراقي وبعض القوانين المدنية العربية والأجنبية مثل القانون الفرنسي كذلك القانون المدني المصري، الأمر الذي يتيح الوقوف على أوجه القصور والمعالجة التشريعية المختلفة لهذا الالتزام.

٣. **من الناحية التشريعية:** تبرز أهمية البحث في محاولة الكشف عن أوجه القصور في التنظيم التشريعي للالتزام بالرد، والسعي إلى اقتراح حلول تسهم في تحقيق قدر أكبر من الوضوح والاستقرار القانوني. و أن هذا الموضوع ذو أهمية تطبيقية كبيرة، نظراً، لأنه يرتبط بشكل مباشر بالمعاملات المدنية والعقود اليومية، وما قد ينشأ عنها من منازعات تتعلق بكيفية إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد، سواء كان الرد عينياً أم قيمياً عند استحالة التنفيذ العيني.

ثالثاً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الإطار القانوني للالتزام بالرد في القانون المدني، عبر تحليل طبيعته وتحديد أساسه القانوني في ضوء القواعد العامة لنظرية الالتزام. و تسعى الدراسة إلى توضيح مصادر الالتزام بالرد، ولا سيما ما ينشأ منه عن الفسخ أو البطلان أو الإثراء بلا سبب أو دفع غير المستحق، وبيان العلاقة بين هذه المصادر وبين نشوء الالتزام بالرد. وتهدف كذلك إلى تحديد نطاق تطبيق الالتزام القانوني بالرد، وبيان الأحكام القانونية التي تحكمه في التشريع المدني، سواء من حيث شروطه، أو آثاره المتمثلة في إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل نشوء الالتزام.

و تسعى الدراسة إلى الكشف عن الطبيعة القانونية للالتزام بالرد، وبيان ما إذا كان يشكل التزاماً مستقلاً أو مجرد أثر قانوني مترتب على انقضاء الالتزام الأصلي. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى معالجة أوجه القصور في تنظيم الالتزام القانوني بالرد في القواعد المدنية، ووضع معالجة قانونية أكثر اتساقاً وشمولاً لهذا الالتزام.

رابعاً: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية البحث في عدم وجود تنظيم تشريعي متكامل وموحد لأحكام الالتزام القانوني بالرد، إذ لم يُفرد له المشرع نظرية عامة مستقلة تجمع شتات أحكامه، وإنما وردت نصوصه متفرقة في مواضع متعددة من القانون المدني، الأمر الذي يثير صعوبات في تحديد نطاقه وضبط أحكامه، فضلاً عن الغموض الذي يكتنف طبيعته القانونية.

وتتفاقم هذه الإشكالية في التطبيق العملي، في ظل وجود قصور تشريعي في معالجة بعض صور الالتزام بالرد، مما يفرض الرجوع إلى الاجتهادات الفقهية والقضائية لسد هذا النقص، وهو ما يؤدي إلى تباين الحلول واختلافها، ويؤثر في استقرار المعاملات القانونية.

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى بحث هذا الموضوع في إطار علمي يسعى إلى تأصيل مفهوم الالتزام القانوني بالرد، وبيان طبيعته وأساسه، ومحاولة تقديم تصور أكثر وضوحاً وانتظاماً لأحكامه. وانطلاقاً من ذلك، وتبرز تساؤلات معينة في هذا الإطار سنحاول الإجابة عنها عبر البحث، تتمثل كالاتي:

١. ما صور الالتزام القانوني بالرد؟
٢. ما الفرق بين الرد العيني والرد القيمي؟
٣. ما الطبيعة القانونية لهذا الالتزام، وهل يعد التزاماً مستقلاً أم تابعاً؟

٤. ما العلاقة بين الإخلال بالالتزام العقدي ونشوء الالتزام بالرد؟

٥. ما المعوقات التي تحولها دون تنفيذ هذا الالتزام ؟

٦. ما هو المعيار التشريعي العادل لتحديد وقت تقدير قيمة العين المستحيل ردها في ظل التغيير المستمر للقيمة الشرائية للنقود ؟

خامساً: فرضية البحث

تقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن الالتزام القانوني بالرد يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً في نطاق النظرية العامة للالتزام، يستند إلى فكرة إعادة التوازن المالي، وإزالة الآثار القانونية المترتبة على انتقال مال أو منفعة دون مسوغ مشروع أو بعد زوال السند القانوني الذي كان ييسّج هذا الانتقال، الأمر الذي يميزه عن التعويض وعن غيره من الجزاءات المدنية الأخرى.

و تنطلق الدراسة من فرضية أن وحدة الغاية التي يحققها الالتزام بالرد، على الرغم من تعدد مصادره وتتنوع أسباب نشوئه، تبرر إخضاعه لقواعد عامة موحدة تتجاوز التقسيم التقليدي لمصادر الالتزام، ذلك أن أحكام الرد تتشابه في جوهرها سواء نشأت عن الفسخ أم الإبطال أم البطلان أم الإثراء بلا سبب أو الوفاء غير المستحق أو انقضاء عقود الرد أو غيرها من الحالات التي يقتضي فيها القانون إعادة الأموال أو المنافع إلى أصحابها.

وتفترض الدراسة كذلك أن الرد العيني يمثل الأصل العام في تنفيذ الالتزام بالرد بوصفه الوسيلة الأكثر تحقيقاً لغاية إعادة الحال إلى ما كان عليه، إلا أن استحالة هذا الرد، سواء كانت استحالة مادية أم قانونية، تؤدي إلى حلول الرد النقدي أو الرد بالقيمة محل الرد العيني، دون أن يفقد الالتزام بالرد طبيعته القانونية المستقلة أو يتحول إلى تعويض بالمعنى الفني للمسؤولية المدنية.

و تفترض الدراسة أن التشريعين العراقي والمصري ما زالا يفتقران إلى تنظيم تشريعي متكامل يجمع أحكام الرد في إطار نظرية عامة موحدة، إذ جاءت النصوص المنظمة له متفرقة بين أبواب متعددة من القانون المدني، الأمر الذي أدى إلى ظهور تباينات فقهية وقضائية بشأن أساس الالتزام بالرد ونطاقه وآثاره. في المقابل، يُفترض أن المشرع الفرنسي قد نجح، عبر الإصلاح التشريعي الحديث وإفراد المواد (١/١٣٥٢-٩/١٣٥٢) من قانونه المدني المعدل لسنة ٢٠١٦ لتنظيم أحكام الرد، في إرساء قواعد عامة أكثر وضوحاً وانسجاماً، يمكن الاستفادة منها في تطوير التنظيم التشريعي للالتزام بالرد في القوانين محل البحث.

سادساً: الدراسات السابقة

لم يتحصل لنا ،من خلال البحث في الدراسات القانونية عن هذا الموضوع ،دراسة متخصصة في موضوع الالتزام القانوني بالرد ،على الرغم من تناوله من قبل بعض الفقه والمؤلفين في اطار دراسة عامة غير متخصصة ، إذ عرض الدكتور عبد الرزاق السنهوري في مؤلفه الوسيط في شرح القانون المدني - الجزء الأول(نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام) الإطار العام لنظرية الالتزام ومصادره، غير أن معالجته جاءت في نطاق عام دون التطرق التفصيلي إلى الالتزام القانوني بالرد بوصفه موضوعاً مستقلاً.

و تناولت الدكتورة ندى الشجيري في كتابها الموسوم بآثار بطلان العقد(دراسة مقارنة) الأساس القانوني للالتزام بالرد، ولا سيما في نطاق الإثراء بلا سبب، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه، مبينة الآثار المترتبة على بطلان العقد في هذا الخصوص.

وفي السياق ذاته، عالج القاضي هاني عبد الكريم منصور في كتابه أحكام فسخ العقد في القانون المدني العراقي أحكام الفسخ، وما يترتب عليه من آثار قانونية، ولا سيما ما يتعلق بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد.

و تناول الدكتور حسن علي ذنون في كتابه الوجيز في النظرية العامة للالتزام - الجزء الثاني(أحكام الالتزام) بعض الجوانب المتعلقة بالالتزام وآثاره، بما في ذلك ما يرتبط برد غير المستحق ضمن الإطار العام للالتزامات.

وكذلك عرض الدكتور درع حماد في كتابه أحكام الالتزام الأحكام العامة للالتزام في القانون المدني، متناولاً بعض التطبيقات المتعلقة برد ما تم تسلمه دون سبب مشروع.

أما في نطاق الرسائل و الأطاريح الجامعية، فقد تناول الدكتور منقذ عبد الرضا في دراسته المقارنة الموسومة بأحكام الكسب دون سبب الأساس القانوني لفكرة الرد في إطار الإثراء بلا سبب، كما عالجت الدكتورة رغد عبد الحسين في أطروحتها إعادة الحال في القانون المدني موضوع إعادة الحال إلى ما كانت عليه بوصفه أثراً قانونياً للفسخ أو البطلان.

وأخيراً، تناول الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي في مؤلفه نظرية الالتزام برد غير المستحق(دراسة مقارنة) موضوع الرد بصورة أكثر تخصصاً، مبيناً الأساس القانوني للالتزام بالرد في حالة دفع غير المستحق في إطار الدراسة المقارنة، وهذا ما شجعنا للكتابة في هذا الموضوع، ومحاولة لم شتاته في دراسة قانونية متخصصة .

ثامناً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية، وهي:

١. **المنهج التحليلي:** عبر تحليل النصوص القانونية واستنباط الأحكام المتعلقة بالالتزام بالرد، وبيان أوجه القصور فيها.
 ٢. **المنهج المقارن:** عبر المقارنة بين القانون المدني العراقي وبعض التشريعات العربية، والأجنبية، ولا سيما القانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري.
 ٣. **المنهج التطبيقي:** عبر دراسة التطبيقات العملية، خاصة في العقود كعقد الإيجار، والرهن الحيازي وعقود الوديعة والعارية والعمل غير المشروع... وغيرها .
- تاسعاً: خطة الدراسة

للإحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيمها على مقدمة و فصلين رئيسيين وخاتمة سلطنا الضوء بالفصل الأول على ماهية الالتزام القانوني بالرد حيث تناولناه على مبحثين؛ في المبحث الأول نوضح مفهوم الالتزام القانوني بالرد والذي قسمناه الى مطلبين ؛ تطرقنا في المطلب الأول التعريف بالالتزام القانوني بالرد، أما في المطلب الثاني فقد خصص لصور الالتزام القانوني بالرد، أما المبحث الثاني فقد كان عن ذاتية الالتزام القانوني بالرد، كذلك قسم على مطلبين؛ المطلب الأول تناولنا به الطبيعة القانونية للالتزام بالرد، أما الثاني فبالأساس القانوني للالتزام بالرد.

أما الفصل الثاني فقد عقدناه لأحكام الالتزام القانوني بالرد، تناولنا في المبحث الأول أحكام الالتزام بالرد من حيث نوع الأداء والذي، قسمناه على مطلبين ؛ تطرقنا في المطلب الأول أحكام الالتزام بالرد العيني ، أما في المطلب الثاني خصص أحكام الالتزام بالرد القيمي، أما المبحث الثاني فكان لمعوقات الالتزام بالرد، كذلك قسم على مطلبين؛ المطلب الأول تناولنا به المعوقات المتصلة بمحل الالتزام بالرد ، أما الثاني المعوقات المتصلة بشخص الملتزم بالرد.

